الأمم المتحدة

E/C.20/2014/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 May 2014
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية على الصعيد العالمي

الدورة الرابعة

نيويورك، ٦-٨ آب/أغسطس ٢٠١٤

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الأطر القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

الأطر القانونية والسياساتية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجه عناية لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى تقريرها عن المسائل القانونية والسياساتية التي يتعين النظر فيه أثناء وضع إطار لدعم إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية. ويمكن الاطلاع على التقرير باللغة التي قُدِّم بها فقط على الموقع الشبكي (http://ggim.un.org/ggim_committee.html). ولجنة الخبراء مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير وإلى إبداء آرائها بشأن سبل المضي قدما في تناول هذه المسألة في المستقبل.

موجز التقرير

سلّمت لجنة الخبراء في دورتها الثالثة، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٣، بظهور تحديات قانونية وسياساتية كبرى تتعلق بجمع المعلومات الجغرافية المكانية وتخزينها وتوزيعها، وتشمل

* E/C.20/2014/1.

030614 030614 14-53818 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مسائل تخص تراخيص الحصول على البيانات والبيانات المفتوحة وتبادل هذه البيانات وتسعيرها وخصوصيتها وجودتها والمسؤولية عنها وموثوقيتها وأمنها. واعترفت لجنة الخبراء كذلك بأنّ الضرورة تقتضي الشروع في حوار مع المشرّعين ومقرري السياسات والمحامين حول قيمة المعلومات الجغرافية المكانية، بما في ذلك البيانات المفتوحة، والتطبيقات والعمليات ذات الصلة، وأيضا حول ضرورة الأخذ بالإدارة الرشيدة للمعلومات الجغرافية المكانية. وفي هذا السياق بالذات، طلبت اللجنة إلى الأمانة العامة أن تتواصل مع رابطة المحامين الدولية حول ما تقوم به الرابطة حاليا من أعمال لإعداد مشروع اتفاقية بشأن المعلومات الجغرافية. وطلبت منها أيضا أن تواصل العمل مع مركز القوانين والسياسات المكانية ومع الدول الأعضاء المهتمة، وأن تستفيد في ذلك من أعمال الكيانات الإقليمية والمنتديات الأخرى ذات الصلة.

ويتناول التقرير، الذي أُعدّ بالتعاون مع مركز القوانين والسياسات المكانية، بالوصف المسائل التي تؤثر في الأطر القانونية وأطر السياسات اللازمة على الصعيد العالمي، وهو يبيّن تواصل الأمانة العامة مع رابطة المحامين الدولية فيما يتعلق بما تقوم به الرابطة حاليا من أعمال لإعداد مشروع اتفاقية بشأن المعلومات الجغرافية.